نضال الشعب

الاثنين 2025/7/21 | دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني | العدد رقم (146)

باكورة فعاليات انطلاقة «النضال الشعبي» الـ 58..
زيارة عهد ووفاء لأضرحة وصروح القادة الشهداء

حصار سياسي أم أزمة مالية

افتتاحية العدد

مع تفاقم الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الوطنية الفلسطينية، وتعمقها بعدم قدرة الوزارات من النهوض لمسؤولياتها والتزاماتها وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وخصوصا قطاعات الصحة والتعليم، والحماية الاجتماعية، وحفظ الأمن وضمان السلم الأهلي والمجتمعي الفلسطيني.

الأزمة ليست الأولى وربما لن تكون الأخيرة التي يواجهها النظام السياسي الفلسطيني، وخصوصا منذ قيام السلطة الوطنية وتوليها لمهامها عن شعبنا داخل الوطن وخارجه بما في ذلك المسؤولية عن مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بعد توقف وانقطاع كل أشكال الدعم الذي كان يقدم لمنظمة التحرير عربيا، ووقف استيفاء ضريبة التحرير التي كانت تجبيها بعض البلدان العربية من رواتب العاملين فيها سواء كانوا موظفي قطاع عام أو قطاع خاص.

وإذا ما أخذنا بمسلسل القرصنة التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي من قيام السلطة الوطنية، وهو بالأصل انتهاك لاتفاق باريس الاقتصادي ولمجمل الاتفاقيات الانتقالية الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية برعاية عربية ودولية.

نجد أن هذا المسلسل نقطة البدء فيه هي الابتزاز والضغط السياسي مع كل مرحلة من مراحل استخدامه كسلاح للإخضاع والتطويع السياسي.

وبصرف النظر عن مدى نجاح ونجاعة هذا السلوب في تطويع واخضاع القيادة الفلسطينية عبر التجارب السابقة والتي لم يسجل فيها نجاعة في صراع الارادات الذي ما زال مستمرا إلى اللحظة الراهنة، من الممكن ان يتخذ اشكالا مختلفة بالمرحلة القادمة.

وإذا ما كان الابتزاز السياسي هو الهدف بالمرات السابقة فإنه يبدوا واضحا أن القرار السياسي لدى قادة الاحتلال الإسرائيلي هو تقويض السلطة الوطنية في سياق مشروع إعادة احتلال قطاع غزة وفرض نظام 149 ومسؤولياتها عن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة طبقا لقرار انشائها من المجلس المركزي الفلسطيني.

ما تبحث عنه حكومة نتنياهو في ظل التصعيد بالضفة الغربية ومحاولة تغيير البنية الديمغرافية فيها باستهداف المخيمات وتدميرها كوحدة مجتمعية وسكانية للاجئين الفلسطينيين تحمل من رمزية حق العودة، ومن مسؤوليات المجتمع الدولي عن النكبة عبر الخدمات التي تقدمها وكالة تشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). ومواصلة مشاريع مصادرة الأراضي وإنشاء المستوطنات في ارجاء الضفة الغربية، والمضي قدما بمخططات الضم التدريجي للضفة الغربية.

السؤال السياسي الأهم المتصل بالموقف الدولي والإقليمي الذي تجري تحت بصره وبعلمه الإجراءات الإسرائيلية، هل النظام الدولي والإقليمي والعربي مع تقويض السلطة الوطنية التي تشكل عنوان الدولة الفلسطينية المعترف بها من 149 دولة بالعالم؟! .

وهل من الممكن أن يكون هناك سلام إقليمي وهو مشروع الإدارة الأمريكية بدون حل القضية الفلسطينية على أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية. ودرس السابع من أكتوبر 2023 لم يكن كافيا بأن اتفاقيات السلام الإقليمي لم تجلب الأمن والسلام والاستقرار لإسرائيل وللمنطقة.

هذا التذكير يحمل لغة التحذير بأن معا، وحل إقليمي بدون إنهاء الاحتلال لا يمكن أن ينجح مهما بلغت وسائل الضغط والابتزاز إذا ما كان الهدف أيضا الأضعاف والإنهاك إلى حدود الانهيار للقبول بصفقة أمريكية عنوانها المتجدد صفقة القرن معدلة.

خلاصة القول أن لا داعي لتكرار تجارب الماضي الفاشلة في اخضاع وتطويع شعبنا وقيادته، لكننا نكرر مجددا التقدير والشكر للعديد من دول الاتحاد الأوروبي في مقدمتهم اسبانيا والنرويج وايرلندا في استخدام كل وسائل الضغط الممكنة في الاجتماع الأخير للاتحاد الأوروبي في بروكسل، بما في ذلك وضع سلسلة من العقوبات على إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال وبارتكاب جرائم إبادة والحرب. ان اعلاء الصوت والتحذير من مغبة ومخاطر ما يحدث من تداعيات على تقويض السلطة الوطنية الذي يمثل انهيار لمشروع السلام بالمنطقة، ودعوة الجميع لتحمل مسؤولياته، التحذير مهم لكنه غير كافي لوحدة، رغم أهميته ومن الضروري بمكان فتح حوار مجتمعي وسياسي بقيادة اللجنة التنفيذية، لتعزيز الوحدة الوطنية الداخلية من جهة، وللفت الانظار إلى الاحتلال واجراءاته وأهدافه.

كذلك الأمر اتخاذ الحكومة سلسلة من الإجراءات العملية الملوسة التي تحافظ من خلالها على استمرار أداء الوزارات والمؤسسات لتقديم الخدمات للجمهور، والتخفيف من أعباء الحياة اليومية على المواطنين سواء الضريبية أم الملاحقات القضائية الناجمة عن عدم القدرة على السداد، وإيجاد صيغة لمعالجة ديون الطلاب بالجامعات مع قرب التسجيل للجامعات والمدارس.

إن تراجع الأداء الاقتصادي وانعكاساته على دخول المواطنين بما في ذلك الضرائب المحلية وعلى الإيرادات المحلية للخزينة العامة، ومكافحة الغلاء والبطالة المتفشية، والتضخم الذي تآكلت فيه الدخول المتدنية للمواطنين كل هذه الإجراءات والسياسات وغيرها قد تشكل أساسا قويا لتعزيز الثقة بين المكونات المجتمعية المختلفة والنظام السياسي الفلسطيني مما يرفع من القدرة على الصمود والمواجهة.

ان تقييم الوضع انطلاقا من طول الأزمة يتطلب هذه المعالجات الاستثنائية للحفاظ على النظام السياسي وبما يمكنا ادارة الصراع استنادا لوحدة جبهتنا الداخلية.

جائزة نوبل للسلام...

حينما تصبح الحرب طريقاً إلى «التكريم»

بقلم: سارة عليان

منذ تأسيسها عام 1901، حملت جائزة نوبل للسلام رمزية إنسانية عميقة. فقد كانت تكريمًا لأولئك الذين أسهموا في إحلال السلام العالمي، سواء عبر إنهاء النزاعات، أو تعزيز حقوق الإنسان، أو دعم العمل الإنساني. من مارتن لوثر كينغ إلى نيلسون مانديلا، ومن الأم تيريزا إلى الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، بقيت الجائزة رمزًا للنضال الحقيقي من أجل عالم أكثر عدلًا وإنسانية.

لكن في السنوات الأخيرة، بدأت هذه الجائزة، التي يفترض أن تعلو فوق الحسابات السياسية، تدخل تدريجيًا في لعبة المصالح والتحالفات، بعيدًا عن القيم والمبادئ. وآخر مظاهر هذا التسييس، ترشيح رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الصادر بحقه مذكرة اعتقال اممية بتهمة ارتكابة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية لصديقه وحليفه في العدوان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لنيل جائزة نوبل للسلام.

روج ترامب لنفسه كرئيس جاء لـ«صنع السلام»، ولعب دورًا في توقيع اتفاقيات تطبيع بين إسرائيل وعدد من الدول العربية في إطار ما يعرف بـ«اتفاقيات أبراهام» التي جاءت على حساب القضية الفلسطينية، حيث تمت مكافأة الدول المطبعة بتسهيلات عسكرية واقتصادية أمريكية. ومنذ دخوله عالم السياسة، تعامل ترامب مع قضايا الشرق الأوسط بمنطق «الصفقات» لا المبادئ متجاهلاً قرارات الأمم المتحدة. وخلال الفترة القصيرة من ولايته الثانية، لم يوقف أي حرب قائمة، بل على العكس، أشعل حربًا دموية مع إيران استمرت 12 يومًا. بدأت هذه الحرب بعملية عسكرية إسرائيلية واسعة ضد مواقع إيرانية نووية، وسرعان ما تدخل الحليف الأمريكي لمساندة إسرائيل، مما أدى إلى مقتل مئات المدنيين، وزاد من حدة التوتر في الشرق الأوسط.

فكيف لرئيس يبدأ ولايته بإشعال نزاع إقليمي واسع أن يكون مرشحًا لجائزة يفترض أن تكرّم صانعي السلام لا مَن يشعلون الحروب؟

الأكثر إثارة للجدل أن هذا الترشيح جاء من بنيامين نتنياهو نفسه، الذي وُجهت له اتهامات من محكمة العدل الدولية في اواخر ٢٠٢٤ بارتكاب جرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني وصدرت مذكرة باعتقاله. نتنياهو، الذي يقود منذ أكتوبر 2023 حربًا مدمرة ضد قطاع غزة، تسببت في عشرات الآلاف من القتلى والجرحى غالبيتهم من النساء والاطفال وتدمير البنية التحتية للقطاع، يبدو بعيدًا كل البعد عن كونه صوتًا للسلام أو للإنسانية.

عندما حصل الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات على الجائزة عام 1994، كان ذلك تتويجًا لمسار تفاوضي طويل وشاق، تَحَمَّل فيه عرفات ضغوطًا هائلة، وقدم تنازلات مؤلمة في سبيل تحقيق سلام شامل، رغم أن هذا السلام لم يتحقق كاملًا حتى اليوم.

لم تكن هذه المرة الأولى التي تُطرح فيها أسئلة حول نزاهة الجائزة. ففي 2009، حصل باراك أوباما عليها بعد أشهر فقط من دخوله البيت الأبيض، دون إنجاز ملموس, واليوم، مع طرح اسم ترامب، بعد حربه الجديدة مع إيران، يصبح السؤال مشروعًا: هل تحولت جائزة نوبل للسلام إلى مجرد مكافأة سياسية بين الحلفاء؟ وهل فقدت قيمتها الأصلية، وباتت تمنح لمن يملك النفوذ لا لمن يصنع السلام؟

أليست الجائزة، كما نصت وصية مؤسسها ألفريد نوبل، مخصصة لأولئك الذين يبذلون جهوداً كبيرة في تعزيز السلام العالمي ومنع الحروب.

حتى الآن، لم تُعلن اللجنة قرارها النهائي. لكن مجرد طرح اسم ترامب، بعد إشعاله حربًا، يكفي لطرح تساؤلات خطيرة حول مستقبل الجائزة، ومصداقيتها، ومعايير اختيار الفائزين بها.

ربما لم تعد جائزة نوبل للسلام تحمل معنى السلام فعلًا. بل باتت، للأسف، في خطر حقيقي من أن تفقد رمزيتها وقيمتها الإنسانية.

تحول خطير يضع مصر بمأزق أمني وسياسي غير مسبوق

ساسة وخبراء: «المدينة الإنسانية» في رفح جريمة حرب لا تمت للمدنية والإنسانية بصلة

تحذير ورفض فلسطيني: غيتو ومعتقل عنصري يمثل امتداد لجرائم الإبادة ومقدمة للتهجير

تقرير: نائل موسى

على غرار فخ القتل الاسرا-أمريكي المسمى «مؤسسة غزة الإنسانية»، المموه بطعم المساعدات الغذائية، تسعى حكومة الاحتلال الإسرائيلي لإقامة «غيتو عنصري» باسم «مدينة إنسانية» بين محوري موراغ وفيلادلفيا، وعلى أنقاض مدينة رفح، يراه سياسيون مخطط تهجير لا يمت كسابقه الى المدنية والإنسانية بصلة.

وفي إطار الرفض المتصاعد للمخطط، تصف مصادر فلسطينية وعربية ودولية وحتى إسرائيلية «المدينة» بأنها سياسة تهجير جماعي وعزل ممنهج، يبدأ بنقل النازحين قسرا من مناطق أخرى في القطاع وحصارهم في معتقل عنصري يسيطر عليه جيش الاحتلال ويتولى منعهم من مغادرته.

وفي محاولة لتمرير المخطط الذي أعلن عنه وزير الحرب الإسرائيلي يسرائيل كاتس، في 7 تموز الجاري، سعى الاحتلال الى ربطه بمفاوضات الهدنة وتبادل الاسرى، وعماليا بتحمل مسؤولية الإشراف عليه لدول ومنظمات دولية، وليس للأمم المتحدة مباشرة.

ويربط متابعون بين المخطط الذي يروج له اقطاب التطرف في حكومة الاحتلال الأكثر يمينة وفاشية وعلى راسهم نتنياهو وكاتس، ووزير المالية المستوطن بتسلئيل سموتريتش الذي يرعى إنشاء «المدينة الإنسانية» وبين مخطط الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتحويل قطاع غزة إلى «ريفييرا» بعد تهجير سكانه وتسويته بالأرض. وهو تصريح أحيا آمال اليمين الإسرائيلي في العودة للاستيطان في غزة وفرض السيادة على كل فلسطين التاريخية

وقالت صحيفة هآرتس العبرية إن « المدينة الإنسانية» تأتي ضمن خطة يعمل عليها نتنياهو خلال مفاوضاته مع ترامب وأركان ادارته بواشنطن مشيرة إلى ان اهداف عملية «مركبات جدعون» نصت على السيطرة على القطاع، وتجميع السكان ونقلهم. ما اضطر رئيس الأركان إيال زامير لإعلان ان ليس بين اهداف العملية «تجميع السكان ونقلهم، زاعما ان جيشه لا يفرض نقل السكان داخل قطاع غزة أو خارجه في أبرز خلاف بين المستويين السياسي والعسكري، خصوصا أن في المستوى القضائي العسكري من يرون أن هذه الخطة ترقى إلى جريمة حرب موصوفة.

وكان وزير الحرب يسرائيل كاتس صرَّح، بأنه كلف جيشه بإعداد خطة لإنشاء «مدينة إنسانية» في رفح لتكون مكاناً يتم فيه تجميع سكان قطاع غزة بالكامل في نهاية المطاف.

وتتضمن الخطة نقل نحو 600 ألف فلسطيني من منطقة المواصي إليها، بزعم «فصل المدنيين عن الفصائل المسلحة» عبر إخضاع السكان لفحوص أمنية صارمة وعدم السماح لهم بمغادرة المنطقة لاحقا.

ويصارع سموتريتش لتأمين تكاليف إنشاء هذه المدينة، اذ سارع للقبول بدفع المبلغ، وأي دفع أي مبلغ لتحقيق رؤيته، حيث يقدر جيش الاحتلال أن تكلفة البناء تزيد على 10 مليارات شيكل، ومثلها لتشغيل المنشأة بعد ان دفع 700 مليون شيكل (أكثر من 200 مليون دولار) لتغطية نفقات «مؤسسة غزة الإنسانية» لهندسة الجوع والفوضى وتقريب فكرة تهجير غزة.

ويرى مراقبون ان نتنياهو وكاتس وسموتريتش الذين يسوقون وهمًا جديدا تحت شعار «المدينة الإنسانية». قد ينجحون جزئيا في ذلك مع إدارة ترامب، ولكنهم خسروا اللعبة تماما مع أغلبية العالم، أولا وقبل كل شيء مع الفلسطينيين. ومع أوساط إسرائيلية متنامية. وتشير استطلاعات الراي ان هناك أغلبية واسعة تصل إلى 70% من الإسرائيليين تؤيد التبادل ووقف النار مقابل إنهاء الحرب وعودة الأسرى والانسحاب من القطاع. وتعارض فكرة «المدينة الإنسانية» كبوابة التهجير وصيانة «عصابة أبو شباب» الطامحة للعب دور في المخطط الصهيوني المرسوم.

فقد حذرت هآرتس من «المخطط» قائلة: «شعب الله المختار، الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط بواسطة الجيش الأكثر أخلاقية في العالم، يعرض الآن المدينة الإنسانية في غزة. لا يهم في أي غلاف لامع ستغلف خطة نتنياهو وكاتس، فهما يعملان علنا على تجميع السكان في معسكرات، تمهيدا لترحيلهم إلى خارج قطاع غزة».

وأضافت «حقيقة أن كاتس عرض خطة المدينة الإنسانية في رفح -بوصفها حلا إنسانيا، ليست إلا تشويها تقشعر له الأبدان لشدة الرعب، هذه الخطة الشوهاء يعمل عليها نتنياهو في واشنطن، حيث شرح -في ظل استخفاف بذكاء كل العالم-بأن فكرة ترامب تسمى خيارا حرا. من يريد أن يبقى يمكنه ذلك.

لكن من يريد أن يغادر، فينبغي السماح له أيضا». وأضاف -بلا ذرة خجل-«أن هذا ليس سجنا، ينبغي لهذا أن يكون مكانا مفتوحا».

وكتب جدعون ليفي: «سمات إبادة الشعوب لا تولد بين عشية وضحاها. لا يستيقظون في الصباح وينتقلون من الدولة الديمقراطية إلى أوشفيتس، من الإدارة المدنية إلى الغستابو. العملية تجري بالتدريج. بعد مرحلة نزع الإنسانية التي مرت على اليهود في ألمانيا، والتي مرت على الفلسطينيين في قطاع غزة وفي الضفة الغربية منذ زمن، ومرحلة الشيطنة التي مرت أيضا على الشعبين، تأتي مرحلة التخويف: قطاع غزة الذي لا يوجد فيه أبرياء، وأن السابع من أكتوبر هو تهديد وجودي للدولة، يمكن أن يتكرر في أي لحظة. عندها تأتي مرحلة الحاجة إلى إجلاء السكان، قبل أن تخطر ببال أي أحد عملية الإبادة».

أما في إطار رفضها ميدانيا، شهدت بلدة كفار أحيم مظاهرة أمام منزل كاتس، اعتراضًا على مخطط إقامة «المدينة الإنسانية» في رفح، واعتقلت الشرطة متظاهرين من نشطاء مجموعة «نغيّر الاتجاه».

وقال منظمو الاحتجاج إن الشرطة استخدمت القوة ضد المتظاهرين، مشددين على أن اعتقال اثنين من المشاركين كان عنيفًا وغير مبرر. ورفع المحتجون مجسمًا رمزيًا ضد «غيتو غزة»، واعتبروا إنشاء المدينة هو «أداة جديدة لإفشال صفقة التبادل واستمرار الحرب ضد المدنيين».

وقالت مجموعة «نغيّر الاتجاه»: «لن نسمح لحكومة الإخفاق بإقامة غيتو جديد لسكان غزة. هذه الخطة ليست إنسانية بل خطوة كارثية في حرب التنكيل، هدفها إفشال التوصل إلى اتفاق.

بدورهم، اعتبر أكاديميون حقوقيون إسرائيليون، خطة تل أبيب لإنشاء معسكر الاحتجاز في رفح تحت اسم «المدينة الإنسانية»، «جريمة حرب تتمثل في النقل القسري والإبعاد». جاء ذلك في رسالة وجهها 16 أستاذا ومحاضرا في كليات الحقوق الإسرائيلية، في 10 يوليو/ تموز الجاري، إلى وزير الجيش ورئيس أركانه، تعقيبا على خطة إنشاء معسكر الاحتجاز فوق أنقاض مدينة رفح التي أبادتها وسوتها إسرائيل بالأرض.

وجاء في نص الرسالة: «نحن الأكاديميون والمحاضرون في كليات الحقوق الإسرائيلية المتخصصة في القانون الدولي وقوانين النزاعات المسلحة، نعرب عن موقفنا المهني القاطع، ونحذر من المخالفة القانونية الصريحة لخطة تجميع سكان غزة فيما يُسمى مدينة إنسانية وأضافت: «في حال تنفيذ الخطة، فإنها ستشكل سلسلة من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وفي ظل ظروف معينة، قد ترقى إلى جريمة إبادة جماعية». محذرة من أن هذه الخطة تُشكل «جريمة حرب تتمثل في النقل القسري والإبعاد «. و»جريمة ضد الإنسانية تتمثل في الحرمان الشديد من الحرية، بما يُخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي بسبب حظر مغادرة المنطقة، وفي الاضطهاد بسبب الحرمان الشديد من الحقوق الأساسية على أساس الهوية الجماعية، بالتزامن مع النية المعلنة وهي تشجيع الهجرة».

ودعت إلى «عدم اتباع هذا المشروع»، معتبرة أي «توجيه للتحضير أو المضي قدما في إنشائه يعد أمرا غير قانوني بشكل واضح».

بدوره، توجه مركز عدالة باسمه وباسم مركز «جيشا» لحرية الحركة، جمعية حقوق المواطن، ومنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، برسالة عاجلة إلى كاتس، والمستشارة القضائية للحكومة، «غالي بهاراف-ميئارا»، والمدعية العسكرية العامة، «يفعات تومر-يروشالمي»، تطالب فيها بإلغاء الخطة.

وأوضحت المحامية سهاد بشارة، مديرة الوحدة القانونية في مركز عدالة، أن الخطة تمثل نية معلنة، تشكل انتهاكًا خطيرًا للقانون الدولي الإنساني. وأن تنفيذها يشكّل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، بل وقد يرقى إلى مستوى جريمة إبادة جماعية وفقًا للتعريفات المعترف بها دوليًا. وأكّدت الرسالة أن الخطة تأتي في ظل واقع إنساني مُنهار خلقه جيش الاحتلال عبر الحصار المستمر، التجويع، التدمير الواسع للمنازل والبنى التحتية، وانهيار النظام الصحي، تدمير آليات الإنتاج الغذائي المحلية، وتحويل قطاع غزة بأكمله إلى منطقة خطرة، وشن حرب إبادة ضد السكان. وعليه فإن الادعاء بأن السكان سينتقلون طوعًا ما هو إلا تلاعب لغوي يهدف إلى إخفاء واقع من الإكراه الجماعي، هدفه تفريغ القطاع من سكانه وفرض واقع ديمغرافي جديد بالقوة.

وتواجه الخطة برفض عالمي متزايد حتى من أقرب حلفاء إسرائيل، فقد أعلن المستشار الألماني فريدريش ميرتس، معارضته لإنشاء «المدينة الإنسانية» وأنه ليس راضيا منذ أسابيع عن ممارسات الحكومة الإسرائيلية في قطاع غزة.

وقال: «للشعب الفلسطيني الحق في امتلاك مكان يستطيع العيش فيه، أما ما يحدث حاليا في قطاع غزة فهو أمر لا يمكن قبوله»، معربا عن أمله في التوصل إلى حل الدولتين بالتعاون مع الإدارة الأميركية.

بدوره، حذر المستشار الإعلامي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" في غزة عدنان أبو حسنة، من مخططات "المدينة إنسانية" لأنها ستكون معسكر اعتقال جماعي.

وقال: "إن الاحتلال يخطط لتنفيذ هذا الهدف منذ وضع نقاط توزيع المساعدات جنوب غزة، ولكن هذه المرة تم الإعلان بشكل صريح عن المساعي الإسرائيلية الرامية لتهجير أهالي القطاع قسرا إلى معسكرات اعتقال جماعية في رفح تمهيدا لتهجير الفلسطينيين خارج أرضهم".

اقليما، أدانت جامعة الدول العربية، خطط حشر الشعب الفلسطيني بمخيم في جنوب قطاع غزة. وان «المدينة الإنسانية» لا تمت للمدنية أو الإنسانية بأدنى صلة.

وأكدت الجامعة العربية، أن الخطة -المرفوضة شكلا وموضوعا-تعكس مستوى جديدا من الانحدار الأخلاقي والقيمي للاحتلال، وتكشف عن نية لمواصلة مخطط التطهير العرقي، وإعادة احتلال قطاع غزة وربما تهيئته لنشر المستوطنات».

وناشدت، المجتمع الدولي التصدي بقوة لمثل هذه المُخططات اللاإنسانية، والتي تُعيد للأذهان ذكرى أحداث سوداء شهدها القرن الـ20 وكان المتصور أن العالم قد تجاوزها.

مصريا، نقلت تقارير إعلامية عن مصادر مصرية قولها، إن خريطة «إعادة التموضع» التي طرحتها إسرائيل ضمن المفاوضات، تحول خطير يضع مصر بمأزق أمني غير مسبوق.

ووفق مصادر مصرية مطلعة فإن الخريطة التي طرحتها إسرائيل في المفاوضات الجارية في الدوحة بشأن هدنة 60 يوما في قطاع غزة، تمثل تحولا خطيرا ينسف الجهود الإقليمية والدولية للتسوية، وتضع مصر أمام مأزق دبلوماسي وأمني غير مسبوق.

ووفق تسريبات تبقي السيطرة العسكرية الإسرائيلية على 40 %

من القطاع، وتجبر مئات آلاف من النازحين على التمركز قرب الحدود، ما يضع القاهرة في مواجهة حساسة مع الفلسطينيين في رفح، وما «قد يؤدي، حال استمراره، إلى زعزعة اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل».

فلسطينيا، وصف رئيس المجلس الوطني روحي فتوح، مخطط «المدينة الإنسانية» بانه في حقيقته «معتقل عنصري مغلق» يشكّل امتدادا مباشرا لجرائم الإبادة الجماعية، وتحولا خطيرا نحو تنفيذ مشروع تهجير قسري جماعي تحت غطاء من الادعاءات الزائفة.

وأكد ان المعتقل المقترح، لا يمتّ بأي صلة للقيم الإنسانية، بل يُقام على أنقاض المجازر، ويهدف لحشر مئات الآلاف من المدنيين في ظروف غير إنسانية ضمن سياسة تطهير عرقي ممنهجة.

وأضاف أن معتقل حكومة الفصل العنصري الإرهابية هو الوجه الإداري لمشروع الإبادة، ويندرج ضمن جريمة حرب مركبة تشمل القتل الجماعي والاحتجاز القسري والتطهير العرقي بدعم وتواطؤ من بعض الدول الغربية الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية التي توفر الغطاء السياسي والعسكري لهذا المشروع العنصري.

وأكد فتوح أن محاولات الاحتلال تسويق مشروعه على أنه ملاذ إنساني ما هي إلا وسيلة تضليل وخداع للرأي العام العالمي، تماما كما حدث في مصائد الموت التي أُطلقت عليها «مساعدات إنسانية»، بينما كانت تستهدف المدنيين وتجبرهم على النزوح تحت القصف.

وشدّد على أن المجتمع الدولي فشل حتى الآن في تحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية، وأن الصمت والتقاعس عن وقف هذه الجرائم يمثلان شراكة فعلية في ارتكابها. داعيا الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية إلى التحرك الفوري والعاجل لوقف هذا المخطط، وإنقاذ ما تبقى من حياة الفلسطينيين في القطاع.

بدورها، حذرت وزارة الخارجية والمغتربين من مغبة اقدام الاحتلال على تهجير أبناء شعبنا بالقوة تحت شعار ما أسماه بالمدينة الإنسانية في رفح، التي لا تمت للإنسانية بصلة، وواجهت انتقادات عديدة من المجتمع الدولي وكذلك أوساط إسرائيلية، وسط امعان الاحتلال في تعميق النزوح المستمر واستخدام التجويع والتعطيش كسلاح في حربه على المدنيين.

وأكدت الخارجية أن الوقف الفوري لعدوان الاحتلال هو المسار الصحيح والأكثر إنسانية لحماية المدنيين الفلسطينيين وإدخال المساعدات بشكل مستدام وبالكميات الكافية، والانتهاء من الترتيبات اللازمة للبدء بإغاثة أبناء شعبنا المكلومين وإعادة الإعمار.

وشددت الوزارة على أن تمكين دولة فلسطين ومؤسساتها الشرعية من ممارسة ولايتها السياسية والقانونية على قطاع غزة باعتباره جزءا أصيلا من أرض دولة فلسطين هو المدخل الوحيد لحماية شعبنا وتحقيق العدالة له. وخلص الخبراء الى ان التصريحات المتكررة والتخطيط المنهجي للخطة يشكل إعلانًا وتخطيط تفصيلي صريحين لممارسة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية اضافية في قطاع غزة وعلى المجتمع الدولي التحرك لمنعها.

رفاق في الذاكرة وأمل يتجدد برحاب الانطلاقة

بقلم: حازم القبلاني

في الذكرى الثامنة والخمسين لانطلاقة جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، نستحضر بإجلال واكبار رفاقنا الشهداء الذين ارتقوا بين الانطلاقتين خلال العام الماضي، وعلى رأسهم هبة شلالدة، يوسف الزق، انس البسيوني، سليم النفار، محمود فوره ونجله سعد الدين منتصر عبد الرحيم، والذين سبقوهم في درب الشهادة. لم يكونوا مجرد اسماء، بل كانوا نماذج نادرة للمناضل الشريف: طيبين، متسامحين، متواضعين، لكنهم في الوقت نفسه حملوا شجاعة الابطال واصرار الثوار.

مثل جل رفاقهم قيادة وكوادر وأنصار واصدقاء جبهة النضال الشعبي انهم رفاق صنعوا التاريخ بصمت عاشوا من اجل فلسطين، من اجل الفقراء والمظلومين، أصروا على اشعال شمعة الامل في ظلام الظلم. لم يخافوا المصير، بل واجهوه برؤوس مرفوعة، لأنهم آمنوا أن قيمة الحياة لا تقاس بطولها، بل بما تتركه من أثر. بكوا بصمت، تألموا بصمت، وحتى حين سقطوا، رحلوا بصمت... لكن ذكراهم لن تنسى.

اليوم، ونحن نستذكرهم في ذكرى الانطلاقة المجيدة، نرى وجوها اخرى تضاف الى قافلة الشهداء يوميا تحت أنقاض غزة، او ضحية للجوع والمرض. التاريخ قد يسجل بحبر الالم، لكنه حتما يخلد اسماء من صنعوا المجد بأرواحهم.

وعد نجدده لأبنائنا، نقول لرفاقنا الشهداء: لن نخذلكم. سنظل كما كنتم، خير رفاق لعائلاتكم، خير حماة لأحلامكم. ونقول لأهاليهم: افتخروا، فلم يرتقي ابناؤكم الا وهم يحملون حبا لا ينضب لهذا الشعب ولهذا الوطن.

نعم، الحياة عزيزة، وتوهب مرة واحدة، لكن قيمتها تكمن في البصمة التي نتركها. رفاقنا تركوا بصمة لن تمحوها السنون، وسيظلون شعلة تضيء الدرب للأجيال القادمة.

نحن رجال مثل ما قال عنا شاعر فلسطين الكبير محمود درويش

وَنَحْنُ نُحِبُّ الحَيَاةَ إِذَا مَا اسْتَطَعْنَا إِلَيْهَا سَبِيلاَ

وَنَرْقُصُ بَيْنَ شَهِيدَيْنِ نَرْفَعُ مِئْذَنَةً لِلْبَنَفْسَجِ بَيْنَهُمَا أَوْ نَخِيلاَ

منظمة التحرير زخم يجب استعادته

بقلم: د. عودة عابد

ينتابني بين الفينة والاخرى هاجس الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، تلك المنظمة التي أنتمي إليها وأفتخر بشرعيتها وقانونيتها فلسطينيا ودوليا، ويفتخر كل فلسطيني يؤمن بالشرعية والتمثيل السياسي والقانوني والوطني، تلك المنظمة التي انشأت في العام ١٩٦٤م، والتي احتضنت تحت لوائها فصائل النضال الوطني الفلسطيني مجتمعة، والتي مرت عبر مراحلها بمحطات بين القوة والضعف، وبين التحدي والمواجهة، البيت الجامع لكل فلسطيني حر وطني يعشق الشرعية والتمثيل الرسمي والدولي لوطنه وكينونيته، كل فلسطيني يؤمن بالسلام والديمقراطية يتوق للحرية، لا خلاف بين أثنين على تمثيلها الرسمي والقانوني، إلا الخارجين عن الصف الوطني الفلسطيني، هي ما أفرزته محطات النضال الوطني الفلسطيني، بدأ من الرئيس الأسبق أحمد الشقيري، مرورا برجل التحرر الوطني: ياسر عرفات، ومن ثم الرئيس محمود عباس ورفاقه من المناضلين اليساريين والديمقراطيين في فصائل العمل الوطني الفلسطيني، لذا يتسائل الكاتب في هذا المقال: أين دور الممثل الشرعي والوحيد من الحرب على قطاع غزة الذي ما زال سكانه يواجه تآمر وإبادة جماعية؟! ألا يحن الوقت لإعادة دورها وزخمها؟ بكل ما تحتويه تلك المنظمة من مؤسساتها الوطنية والدولية وأعضائها المناضلين عبر التاريخ من إنقاذ ما تبقي من أبناء قطاع غزة الذين يواجهون وحدهم تآمرا داخليا وخارجيا لتصفية قضيتهم وصمودهم وثباتهم على هذه الأرض؟! لاشك بأن هناك قادة مناضلين داخل منظمة التحرير لم ينحرفوا يوما عن الحرص على مشروعنا الوطني، وهنا استذكر انطلاقة جبهتنا المجيدة، الانطلاقة الثمانية وخمسون (٥٨)، لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وحرص رفاقنا وقيادتنا بجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وعلى رأسها الأمين العام الدكتور أحمد مجدلاني، ورفاق دربه كل من اعضاء المكتب السياسي والمركزي، وكوادر الجبهة الذين لم يتوانوا يوما عن خدمة قضيتنا الفلسطينية على مستوى قطاع غزة والضفة الغربية ومناطق الشتات، فهم دوما حريصون كل الحرص على ديمومة النضال من اجل التحرر الوطني، فكوادرها بقطاع غزة والضفة الغربية يعملون دون كلل او ملل في الحفاظ على مشروعنا الوطني، ومناهضة الاحتلال وسياسة التهجير بقطاع غزة، وهنا لا ننسى الرفيق محمود الزق، ورفاق دائرته ودربه في مواجهة تلك التحديات وفق الفعاليات الوطنية والسياسية الحاضرة دوما، كما لا ننسى رفاقنا بالضفة الغربية في مواجهة سياسة الاحتلال من التهويد واستيلاء الاراضي لصالح الاحتلال الاستيطاني، فلا ننسى رفاقنا في قرية الدجن وقرى نابلس وجنين وكل مدننا وقرانا، حيث يقوم رفاقنا بالفعاليات والتظاهرات لمواجهة هذا الاحتلال الاستيطاني، كما لا ننسى تاريخ جبهة النضال المشرف في التصدي للمشاريع الصهيونية المتطرفة في القضاء على حلم الدولة المستقلة، فهناك الامين العام القائد الدكتور احمد مجدلاني، الذى يعمل ليلا نهارا في نشر الرواية الفلسطينية وتصحيحها ومواجهة الرواية الاسرائيلية المزيفة في كل المحافل الدولية برفقه رفيق دربه، السيد الرئيس: محمود عباس «أو مازن»، وكأن لسان حالهما يقول: نحن نقاتل في المحافل الدولية والدبلوماسية من أجل انتزاع الحقوق الفلسطينية وتقرير المصير، كما تدشن جبهتنا الرائدة سياسة الفعاليات الشعبية في كل مناطق فلسطين، لمواجهة المنظمات الراديكالية المتطرفة التي لا تؤمن بنهج الشراكة الوطنية، وقامت بالعديد من المبادرات لرأب الصدع الفلسطيني - الفلسطيني، وانهاء الانقسام البغيض وهو ورقة رابحة بيد الاحتلال لتنفيذ سياساته و استراتيجية في القضاء على حلم المشروع الوطني الذى تقوده الشرعية الفلسطينية ، تلك المنظمات الراديكالية التي هي سبب دمار وقتل أبناء ، وجلبت الدمار والخراب لأبناء شعبها بقطاع غزة عبر محطات عديدة من المعاناة والانتهاكات، عبرمقاومة هي بالحقيقة تابعة لأجندة خارجية لا تثمر أي انجازات سياسية أو وطنية لشعبها وقضيتها، فالتاريخ لا يرحم من هم أصحاب الاجندة الخارجية التي تسمن ولا تغني من جوع لأبناء شعبها ومستقبلهم السياسي والوطني، لا يختلف أثنين على أن محطات النضال الوطني الفلسطيني مرت بتحديات كبيرة عرقلت برنامجها السياسي والوطني، ولكن المواجهة لتلك التحديات والمؤامرات كانت أكبر ، ومحاولة منظمات الاسلام السياسي بالتشكيك بشرعية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وخلق بديل عنه باءت بالفشل، نتيجة المواجهة لهذا المشروع التصفوى للقضية برمتها، لأن الفلسطيني الحر والديمقراطي والفصائل التاريخية لتلك الشرعية واجهت بقوة تلك المؤامرات عليها من منظمات خلقت لمشاريع تصفية للقضية والشعب، إلا ان احزاب ومنظمات الاسلام السياسي بعد هذه المواجهة قامت بسياسات غير وطنية واكثرها بشاعة وأهمها أحداث السابع من اكتوبر الاسود للعام ٢٠٢٣م، وما افرزته تلك العملية من دمار وقتل وإبادة لأبناء الشعب الفلسطيني في القطاع، دون أي دوافع وأهداف تفضي لإنجاز تحرر وطني فلسطيني بالمطلق، بل لتنفيذ سياسات خارجية غير وطنية، ومن اجل إنهاء صمود الغزيين على أرضهم، وقطع الطريق لإمكانية إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران للعام ١٩٦٧م، تلك السياسات التي تتناغم بقصد أو دون قصد مع الاستراتيجية الاسرائيلية لقتل حل الدولتين واعادة احتلال قطاع غزة والذى حدث بالفعل، ناهيك عن آلة الدمار والتصفية التي يتعرض لها المواطن الفلسطيني بالقطاع، والأصعب بالأمر هو مشروع التهجير الذى تعد له الفاشية الاسرائيلية بالقطاع، دون أي حلول تلوح بالأفق من صاحبة مشروع التصفية، والتي هي السبب الرئيس لتلك الكارثة التي ما زالت مستمرة، والتي مرت بجولات عديدة من التفاوض لإمكانية حل ووقف الابادة عن أبناء الشعب الفلسطيني في القطاع، بشروط وعراقيل حزبية ضيقة من الأخيرة تفضي بفشل تلك المفاوضات لإنهاء المقتلة عن شعبها، دون أي وازع من المسؤولية الوطنية والاخلاقية من تلك المنظمة لإنقاذ ما تبقي من البشر والحجر والشجر، وقطع الطريق امام مشروع الحكومة الصهيونية المتطرفة من إبادة وتهجير، وهنا يتساءل الكاتب؟ أين دور الممثل الشرعي والوحيد من هذه المقتلة والإبادة لأبناء شعبنا؟ ألا يحن الوقت لها لإعادة دورها وزخمها بعد ما انكشفت سياسات المنظمات المتطرفة الفلسطينية في تصفية القضية؟ أين دور الممثل الشرعي والوحيد وصاحبة اتفاقيات السلام الفلسطينية- الاسرائيلية في عملية التحرر الوطني والانتقال من حكم ذاتي فلسطيني إلى دولة فلسطينية مستقلة قانونيا باعتراف دولي، ألا يحن لها التدخل العاجل والفورى في إنقاذ ما تبقي من شعبها بقطاع غزة ومواجهة المؤامرة التي وقعت على شعبها داخليا وخارجيا؟ من الضروة والواجب إعادة زخمها والتدخل بشكل قوى في انقاذ الموقف. لأنها هي البيت الجامع الشرعي والقانوني والوطني لإنقاذ القضية والشعب ومواجهة سياسات التصفية والتهجير، وآلة القتل والإبادة التي تقع على كاهل ابناء الشعب الفلسطيني في غزة دون أي وازع من الضمير والإنسانية من أصحاب الأجندة الخارجية التي قامت بفعل هذه السياسات الهدامة الغير وطنية. أقول: من لم يكن تابعا لمنظمة التحرير الفلسطينية وشرعيتها الوطنية، فليراجع فلسطينيه.. عاشت الذكرى الثمانية والخمسون لإنطلاقة جبهة النضال الشعبي احدى مؤسسي بمنظمة التحرير الفلسطينية.

الصين وحلم الإنسانية والعدالة

بقلم: جمال خليل

من الشرق البعيد، تلوح الصين في وعي الفلسطيني خاصة، والعربي عامة، كنموذج للنهضة وصوت للعدالة، وشريك هادئ متزن لا يكثر القول لكنه يعمل بهدوء واتزان، فمنذ بدايات القضية الفلسطينية، وقفت الصين إلى جانب الحقوق الفلسطينية في المحافل الدولية، ولم تكن من الدول التي تبالغ في الخطاب أو تشهر عداءً مباشراً لإسرائيل، لكنها طالما دعت إلى «حل الدولتين» وفق القانون الدولي ورفض الاستيطان (رغم تحفظنا الدائم على عدم إلزام إسرائيل بالانصياع للقانون الدولي منذ القرار 181 وحتى الآن). وفي السنوات الأخيرة، ازداد الحضور الدبلوماسي الصيني في الشرق الأوسط دون أن يتغير الموقف من فلسطين، فتقول الصين بكل وضوح: «نحن مع دولة فلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية»، وهذا الثبات، وإن لم يكن صاخباً، يقدره الفلسطيني في زمن تبدلت وتتبدل فيه مواقف دول عديدة.

في وجدان الشعب الفلسطيني، خصوصاً الأجيال الكبيرة التي انتقلت إلى الشباب، تستحضر الصين كثورة ودولة سارت في طريق التحرر من الاستعمار والفقر إلى القوة، كانت الصين تُذكر مع الثورة الفلسطينية، والاتحاد السوفياتي، وكوبا، وفيتنام، والجزائر، كمثال على الشعوب التي انتصرت على الهيمنة الغربية، أما الجيل الجديد، ويتماهى مع الجيل القديم، فيراها نموذجاً اقتصادياً مذهلاً، دولة لم تفرط قط في سيادتها، تقدمت بسرعة مذهلة، وأصبحت تقف ندّيةً مع الدول الكبرى، وهذا الانطباع يترك أثراً كبيراً لدى شباب فلسطين الذي أنهكته تجربة الاحتلال والانقسام.

ويستحضر الفلسطيني الدور البارز والخلاق للحزب الشيوعي الصيني، الذي تأسس عام 1921، وبزعامة ماو تسي تونغ الذي قاد الحزب إلى النصر ضد الاستعمار مع الكومينتانغ، وفي الحرب الأهلية التي أنجبت الوحدة في الصين ونفي الكومينتانغ (زعيمه تشيانغ كاي تشيك) إلى تايوان عام 1949، ومحاولات الغرب إبقاء تايوان كقاعدة لمواجهة الصين، وهنا تتمايز وتتمازج أساليب النضال في الصراع القومي والوطني والطبقي، وكذلك التطوير والبناء، ونرى في هذه التجربة الناجحة نموذجاً يحتذى وملهماً للشعوب باختراع أساليب النضال وقراءة واعية للظروف الموضوعية والذاتية.

الصين ليست مجرد دولة قوية في الحسابات السياسية والاقتصادية، بل تجربة إنسانية وثقافية وسياسية معقدة، يراها الفلسطيني كصديق بعيد لم يخذله يوماً، ولم يساوم على قضيته، بل قدم له «الصنارة» والدعم والتعليم والتجارة والمعرفة.

وفي فترة وصول العالم إلى حافة الهاوية، وفي ظل تأجيج الصراعات في العالم، خاصة في الشرق الأوسط، واستمرار وهم السيطرة العسكرية والأمنية والثقافية والتجارية، ومحاولات قولبة العالم واستمرار الهيمنة الغربية، من منابع الثروات إلى الوعود الوهمية واستعمال البلطجة والسلاح، وبخاصة في فلسطين التي أجمع العالم على وصفها بأنها: حرب إبادة جماعية، وتطهير عرقي، صراع حضارات، إلغاء الآخر، ونفي الأصيل والإحلال من خلال الحروب المستدامة وعلى حساب الشعوب.

تأتي المبادرة الصينية النبيلة والسامية: «حوار الحضارات» التي أقرت العام الماضي في الأمم المتحدة، وسبقها المشروع التنموي «الحزام والطريق»، والمبادرتان تكملان بعضهما البعض، ففي عام 2013 أطلقت الصين، على يد الرئيس شي جين بينغ، مشروعاً ضخماً يُعتبر من أكبر مشاريع البنية التحتية في العالم، ويهدف إلى ربط الصين ببقية دول آسيا وأوروبا وأفريقيا عبر شبكات من الطرق والموانئ، وخطوط سكك الحديد، والمشاريع اللوجستية والاتصالات، ضمن رؤية لتوسيع النمو الاقتصادي والسياسي للصين عالمياً.

الأهداف الرئيسية: تحسين الترابط بين آسيا، أوروبا، أفريقيا، وأمريكا الجنوبية، وتعزيز التجارة والاستثمار عبر إقامة بنى تحتية قوية، وفتح أسواق جديدة أمام الشركات الصينية ومكونات المبادرة.

ويضم المشروع: طريق الحرير البري الذي يربط الصين بوسط آسيا، روسيا، وأوروبا (وبطبيعة الحال المنطقة العربية) من خلال النقل البري والقطارات، وطريق الحرير البحري الذي يشمل طرقاً بحرية تمر عبر جنوب الصين إلى المحيط الهادئ وقناة السويس حتى أوروبا، ويشمل هذا المشروع حوالي 150 دولة، ومكمل لهذه المبادرة، أقامت الصين منتدى حوار الحضارات، وهو مفهوم إنساني وفكري وسياسي يهدف إلى تعزيز التفاهم والتواصل بين الشعوب والثقافات المختلفة بدلاً من الصدام والتنافر. هذا الطرح هو بديل لمفهوم «صراع الحضارات» الذي انتشر بعد كتاب صموئيل هنتنغتون في التسعينات، وغيره من مفكري الغرب وساساته الذين ينظرون باستمرار إلى الصراع وقتل الآخر وإلغائه، والسيطرة على أراضي الغير بدون وجه حق أو مبرر قانوني، وبعض النظريات التي تشجع على إقامة حرب كل عشر سنوات تكون نتيجتها قتل عشرات الملايين تحت وهم التوازن السكاني مع حجم الأرض.

والغرب دوماً يعمل على تأجيج الخلافات وإشعال المناطق بحروب وصراعات شبه دائمة، وأمامنا، الولايات المتحدة الأمريكية التي أقامت 194 قاعدة عسكرية في أنحاء المعمورة مهمتها الترهيب والتخويف والتدخل في شؤون الآخرين، إضافة إلى القاعدة العسكرية الإسرائيلية المتوحشة، والمدعومة والمحمية من الإدارات الأمريكية المتعاقبة، واستمرار دعم وحماية تايوان، وشتان ما بين المشروعين: الأمريكي الداعي إلى السيطرة والحروب، والصيني الذي يدعو إلى: الاحترام المتبادل، والاعتراف بالاختلاف والتنوع، والتواصل الثقافي والمعرفي، والتعايش السلمي والتعاون المشترك.

وجاءت الدعوة الصينية لمنتدى الحوار الحضاري، الذي ضم ممثلين عن 140 دولة، لتحقيق: نبذ الكراهية، وبناء جسور تفاهم بين الأمم، وإبراز القيم المشتركة بين الحضارات، والتعاون في قضايا إنسانية مثل البيئة، الفقر، حقوق الإنسان، وطبعا وقف الحروب.

واتفق على أدوات تحقيق ذلك: التعليم والثقافة والإعلام، وتعليم اللغات، وتبادل الزيارات، الندوات، والمؤتمرات، والانفتاح على الآداب والفنون والعلوم من ثقافة إلى أخرى، واحترام المقدسات والرموز الدينية والثقافية.

وأهم الأهداف: السلام والازدهار المشترك، وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وبين الدول، وبين الأفراد داخل الدول، وعنوانها الشراكة في الإنسانية.

وكانت دعوة المشاركة في الاجتماع الوزاري لحوار الحضارات العالمي بين 10 و11 يوليو 2025، بمشاركة 140 دولة، وكانت المحطة الثانية بعد الوصول إلى بكين زيارة «يانآن» العاصمة الثورية للحزب الشيوعي الصيني، والتي تمثل رمز النضال والتحول.

في «يانآن» خاض الشيوعيون صراعاً سياسياً وعسكرياً ضد اليابان خلال الاحتلال الذي دام من 1937 حتى 1945، وكذلك ضد الكومينتانغ، وهناك وضعت الأسس الأيديولوجية والتنظيم الحزبي، وانتشرت أفكار الزعيم ماو تسي تونغ، وتعتبر «يانآن» في الثقافة السياسية الصينية رمز النقاء الثوري والتقشف والتضحية، وزيارتها، سواء من الصينيين أو أي زائر، تعني العودة إلى الجذور، ومصطلح «روح يانآن» يعني البساطة، الالتزام الأيديولوجي، خدمة الشعب، وهذه المدينة ذات المحيط الجبلي الأخضر هي المزار الثوري والتاريخي للاطلاع، بشكل حسي، سواء بزيارة المتحف أو مواقع سكن القادة مثل ماو أو تشو آن لاي ورفاقهم.

«يانآن» ليست مجرد مدينة، بل أيقونة في الوعي السياسي الصيني

الحديث، وزوار المدينة يشعرون كأنهم يعودون إلى مهد الثورة، رمز النضال، ومكان ولادة الروح الثورية الصينية.

في هذه المناسبة، استمعنا إلى خبراء في أكاديمية القيادة التنفيذية في «يانآن» حول الضوابط الثمانية لتحسين أسلوب عمل الحزب والحكومة، التي يجب أن تستفيد منها كل الحكومات والشعوب. وهي: تقليل الشكليات، وتجنب الطقوس الشكلية الزائدة في العمل الحكومي والاجتماعات، وخفض عدد الاجتماعات، وجعلها أقل عدداً، قصيرة ومركزة، والحد من إصدار الوثائق الرسمية، وجعلها مختصرة وعملية دون إطالة أو تكرار، ومنع الزيارات الرسمية غير الضرورية والمبذرة، وعدم المبالغة في الضيافة خلال استقبال الوفود أو المسؤولين، وحظر استخدام الموارد العامة لأغراض شخصية خاصة، مثل استعمال السيارات والممتلكات العامة، والحد من المآدب والمناسبات الترفيهية، وتقليل الولائم الرسمية والهدايا والأنشطة الفاخرة، وتشجيع البساطة والنزاهة، ونشر ثقافة التواضع والشفافية بين كوادر الحزب والحكومة.

من يزور «يانآن» يسترجع ما تعلمه عن إرادة الفلاحين الصينيين، صبرهم، التفافهم بإرادة ووعي حول الحزب والقائد، والتضحية وصولاً إلى تحقيق النصر وإنجاز البناء، وهذا بلا شك، مصدر إلهام لنا للتعلم والاستفادة من دروس التجربة والعمل بهديها بما يتناسب مع مجتمعاتنا لتحقيق الحرية والنصر والكرامة.

وكانت الزيارة الثانية إلى قرية «يانغ جيالنغ» التي ليست مجرد قرية، بل كانت واحدة من أهم المقرات القيادية للحزب الشيوعي الصيني خلال الفترة بين 1927 و1947، وكانت مقراً للجنة المركزية والمركز الفعلي للقيادة السياسية والعسكرية في تلك المرحلة، والتي عاش فيها الزعيم ماو والقادة كتشو آن لاي، ليو شاونت، وتشوده، وصاغ فيها ما عرف بـ «فكر ماو» الذي يقوم على: التقشف الثوري، والقيادة الجماعية، والولاء للفكر الشيوعي، وبدأ فيها تأسيس نظام الحكم الجديد، وانطلق البناء للدولة الصينية الحديثة.

وكانت زيارة «أزوي يوان» حيث كان المقر القيادي الأول والرسمي للجنة المركزية والزعيم ماو حتى عام 1947، ومنها أدار الحزب المرحلة النهائية من الصراع ضد الكومينتانغ وتوحيد البلاد، واكتملت ملامح الدولة الثورية الجديدة. كما زار الوفد «جبل بوتا (البرج)»، وما يمثله من حضارة وبناء وعلم وتقديس، حيث تطل على الطبيعة الخضراء وتمتاز بالإبداع في الحفاظ على المناخ والبيئة، ومواجهة التصحر وتلوث البيئة، إلى جانب البنية التحتية والتنمية.

ثم توجه الوفد إلى مدينة شيآن على متن القطار فائق السرعة، ما يمثل تجاوز المسافات، والوصل بين المناطق والمدن، واستيعاب كبير وكسب للوقت، ووصل إلى واحدة من أهم المدن التاريخية في الصين التي كانت عاصمة 13 سلالة إمبراطورية، ومنها سلالة تشين، وهان الغربية، وتانغ، وفي عهدها كانت أزهى عصور الثقافة الصينية، وكانت مركز طريق الحرير الشرقي الشهير الذي ربط الصين بآسيا الوسطى والعالم الإسلامي وأوروبا.

وزار الموقع الأثري الذي يعد من عجائب العالم، «جيش النيراكوتا» الذي يضم مئات الجنود المصنوعين من الطين دفنوا مع الإمبراطور تشين شيهوانغ لحمايته في العالم الآخر، وسور مدينة شيآن القديمة الذي بُني في عهد أسرة جينغ، وتميزت المدينة بأنها حديثة ومزدهرة تجمع بين التراث القديم والحياة العصرية، إنها بحق مهد الحضارة الصينية ومتحف للتاريخ الإمبراطوري، ومنها انطلقت الجيوش والطرق التجارية والأفكار التي شكلت وجه الصين القديمة.

بعدها تحرك الوفد إلى مدينة واتانغ التي لا تنام، حيث يتمازج التاريخ مع الحاضر كمقطوعة موسيقية تعيش عبق التاريخ، وتمتزج بمرحلة نضال قاسي إلى زمان يعج بالتطوير والتقدم والازدهار وكرامة الإنسان، وتلتقي هناك بشر يتقنون الابتسامة والتواضع والود بصورة معبرة، سواء بالزي أو التماثل مع التاريخ، وحيث لا تنام المصابيح والأرواح بلا ملل، لترسم لوحات فنية نابضة بالإرادة والأمل. كل شيء حي ونابض، لا يقاس بالزمن بل بالدهشة التي تعيد الشكل والمضمون إلى التاريخ، وليس فقط كإضافة، ورغم اللغة، تعيشها بكل أحاسيسك، ذاكرة الأرض والمكان، نبض الحياة.

ومن عبق التاريخ انتقل الوفد إلى حديقة «يانغلينغ»، حيث تتراكض الذكريات بين زرع أول فلاح بذور القمح بساعده، وعرقه، والمحاصيل اليوم تنبتها البيئة الذكية التي تدار بالحواسيب والاستشعار، وهذه القفزة الرائدة، هذه الحديقة مدرسة لأجيال جديدة من المزارعين، حيث تحولت الزراعة من جهد وعرق ومعول إلى رؤية ونظام وإبداع. عدد البشر المتزايد على رقعة جغرافية محدودة أدى إلى رؤى وإبداعات لإيجاد الطعام، ومكان واعد يسد جزءاً كبيراً من الاحتياجات الغذائية للبشر.

ووصل الوفد إلى «منطقة الميناء الدولية»، المنصة المرتكز للتحرك إلى شرايين «الحزام والطريق»، حيث تضم قدرات لوجستية عالية المستوى، وتضم محطة «شيان فورجي فانغ الدولية للسكك الحديدية»، وينطلق منها قطارات «تشانغ» نحو آسيا الوسطى وأوروبا، وتسير آلاف الرحلات إلى 40 وجهة دولية، وتعتبر بوابة الصين الغربية إلى العالم، ومشروعها المستقبلي أن تكون منصة استراتيجية للتجارة العالمية، ومركز لوجستي متعدد الوسائط، خصوصاً لأعمال الناشئة والصناعات المتقدمة في قلب القارة الآسيوية.

وكانت الزيارة لشركات غذائية كبرى في شمال غرب الصين، تقدم زيتاً نباتياً عالي الجودة، وسلسلة غذائية متكاملة، لها حضور قوي في كازاخستان والمنطقة عبر مشاريع الزراعة واللوجستيات والإنتاج والتصدير، وتوسعها عبر مبادرة الحزام والطريق، مما جعلها مثالاً لمشروعات الشراكة الزراعية العابرة للحدود، وتضم هيكلية مؤسساتية واسعة تشمل عدة شركات تابعة في مجالات الزيوت والأطعمة والتجارة الدولية.

وفي الختام، كانت زيارة التاريخ إلى متحف «شانشي» التاريخي الذي يضم حوالي 270 ألف قطعة أثرية تعود إلى عصور ما قبل التاريخ حتى القرن التاسع، ويستعرض أكثر من 5000 سنة من تاريخ الصين، ويعكس عمق حضارة «تانغ»، ويطل على عمق وامتداد الحضارة الصينية.

باختصار، زرنا ثلاث مراحل زمنية مترابطة: الإمبراطور الأول، الصين القديمة وإقامة دولة الصين، ومرحلة الثورة التي قادها الزعيم ماو، وانتصارها وبناء دولة الصين، والمرحلة الزمنية الثالثة: نهضة الصين وتطورها في كافة المجالات التي يقودها الرئيس شي جين بينغ، الذي نهض بالصين لتصبح ثاني اقتصاد في العالم، ويتقدم باستمرار.

وطرح المشروعان: الحزام والطريق (طريق الحرير) ومبادرة حوار الحضارات، هما تبادل خبرات ومعرفة، لإنسانية الحياة، والعمل على تضييق الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وبين الدول المتقدمة والنامية، وبين الدول الغنية والفقيرة. مشروع إنساني عظيم يحتاج إلى إرادة وسمو ونبل وحالة من الوعي والتميز، ليكون مختلفاً عن مشاريع الصدام والصراع.

حتماً، الإنسانية ستنتصر، ولا يسعني إلا أن أسجل الشكر والتثمين لكل من رافق هذه الزيارة التي تعلمت منها الكثير، زيادة على كل ما كنا نعرفه، أولاً الربط الجدلي بين المراحل الزمنية، والاعتزاز الشديد بالماضي والتاريخ والتراث وأخذ الدروس المستفادة منه وتطويرها، والاحترام الشديد لمن سبق، وخاصّة ما أُطلق عليه «الاشتراكية ذات الخصائص الصينية» ونجاحاتها الباهرة والواعدة، والتي لا نرى فيها أي جمود، بل تقدم وانتشار وتوسع بكل معانيها الاقتصادية والتنموية والتشاركية، وتعميم المعرفة والخير لكل الإنسانية، بدون تكبر أو تنمر، بل بتواضع ومودة وإنسانية.

كما أسجل الامتنان في الاستقبال، والإقامة، والنقل، وهذا التواضع، والابتسامة الدائمة، والدقة، والترتيب، والإحاطة، وأشكر الجميع، واختتاماً، كما حمى سور الصين العظيم، أحد عجائب العالم، الصين من هجمات المغول والتتار والغزاة، ستحمي مبادرات الرئيس الصيني والحزب الشيوعي الصيني، إن كانت مبادرة الحزام والطريق، أو حوار الحضارات، أو ابتداع الاشتراكية واقتصاد السوق، فهذه الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، والمبادرات القائمة، ستحمي البشرية من طمع وجشع الرأسمالية المتوحشة.

٥٨ عاما وبوصلة الجبهة الدولة والقدس

بقلم: المهندس وليد طالب

تأتي الذكرى 58 لانطلاقة جبهة النضال الشعبي الفلسطيني في الوقت الذي يخوض فيه شعبنا النضال بكل اشكاله، عن وجوده وترابه وحقوقه، فيما تستمر حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة والتطهير العرقي في الضفة العربية وبضمنها القدس، بأبشع الجرائم حيث يستهدفها العدو بالقتل وتدمير كل مقومات الحياة سعيا وراء مخططاته التوسعية الاحلالية الاجرامية. يتفاخر بجرائمه امام العام خلفت 200 ألف ضحية من الشهداء والجرحى والمفقودين غالبيتهم من النساء والأطفال وتدمير غزة بكل مكوناتها الاقتصادية والتعليمية والسكنية، بحيث اصبحت غير صالحة للحياة وتشريد الملاين من أبناءها والعمل على تهجيرهم قسريا لتنفيذ مشاريعه الاحتلالية الاستيطانية.

في الوقت نفسه تقدم الإدارة الأمريكية التي تفرض نفسها كوسيط الدعم بكل اشكاله العسكرية والسياسية والاقتصادية والدبلوماسية وفي مجلس الامن من خلال استخدام الفيتو المتكرر لإحباط أي قرار يوقف العدوان وادخال المساعدات الانسانية.

بل أعلن الرئيس الأمريكي ترامب تمسكه وتعهده بحمايتها وتجهيزها بكل اسلحه الدمار وتحدي المجتمع الدولي لوقف العدوان وحرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي ضد شعبنا الفلسطيني.

زعم فداحة الألم وجسامة التضحيات يؤكد شعبنا تمسك بحقوقه وثوابته الوطنية وبمنظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا رافضا مع جبهة النضال وباقي فصائل العمل الوطني مؤامرات البدائل وبيع الورقة الفلسطينية والقرار الوطني المستقل الذي دافعت عنه النضال الشعبي منذ اليوم الأول ولا تزال. تحيه لجبهتنا بتمسكها بالثوابت الوطنية الفلسطينية وعدم التفريط بها والتمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادته الوطنية ممثلا شرعيا وحيدا لشعبنا داخل الوطن وخارجه.

وبمناسبه الذكرى المجيدة، فإننا نعتز بمسيرتنا النضالية والتي قدمت الجبهة ومنذ انطلاقتها العشرات من القادة العظام الذين عملوا لبناء تنظيم قوي متماسك ملتزم بالثوابت الوطنية واضعين نصب أعينهم النضال لتحقيق دوله فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس. وعلى درب مسيرتهم النضالية قدمت جبهتنا الشهداء والجرحى والاسري والمعتقلين في سجون الاحتلال فعهدا لقائد المؤسس المعلم الدكتور سمير غوشة ورفاقه ان نكون على دربهم سائرون فالبوصلة واضحة لا تشير الا الى فلسطين الدولة والقدس عاصمتها وباقي حقوقنا في العودة وتقرير انها جبهتنا التي ولن تحيد عنها ولا عن الطريق الذي اختطته منذ انطلاقتها المجيدة من القدس.

الانطلاقة الثامنة والخمسون: وفاءٌ للقدس واستمرارٌ في النضال

بقلم: محمد علوش

تمرّ الذكرى الثامنة والخمسون لانطلاقة جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، والجبهة ما زالت على عهدها الأول، ثابتة على مبادئها، ومتمسكة براية الحرية والعدالة والكرامة، وفية لانطلاقتها من قلب القدس، ولدماء شهدائها، ولصوتها العالي الذي ما توانى عن التعبير عن آمال وتطلعات شعبنا الفلسطيني المكافح من أجل نيل حقوقه الوطنية والاجتماعية كاملة غير منقوصة.

في مثل هذا اليوم من عام 1967، وفي أوج الهزيمة والضياع العربيين، ارتفعت راية الجبهة على يد نخبة من المناضلين الفلسطينيين الذين اختاروا أن يقاوموا بدلاً من أن يستسلموا، وعلى رأسهم القائد الوطني الخالد الرفيق د. سمير غوشة، الذي جسّد بفكره وممارسته رؤيا نضالية تقدمية، مزجت بين الوعي الوطني والتحليل الطبقي، وطرحت نموذجاً لحزب يساري اجتماعي يحمل همّ الوطن وهمّ الناس.

لقد كانت انطلاقة الجبهة صرخة مقاومة في وجه الاحتلال، ومنصة للتنظيم الشعبي، ورؤية سياسية ذات طابع وطني تقدّمي متكامل، فلم تكن الجبهة فصيلاً عسكرياً فقط، بل كانت ولا تزال حزباً سياسياً وفكرياً واجتماعياً، نحتت حضورها في الساحة الفلسطينية بصبر ونضال وتضحيات جسام، ورافقت منظمة التحرير الفلسطينية في مسيرتها الطويلة نحو تثبيت الهوية الوطنية وتمثيل شعبنا في المحافل الدولية.

إنّ الحديث عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني هو حديث عن مدرسة في الالتزام، في الوفاء، وفي الانتماء الشعبي الحقيقي، فقد انحازت الجبهة دوماً إلى الفئات المهمّشة والمحرومة، ورفعت صوتها عالياً دفاعاً عن حقوق العمال، واللاجئين، والمرأة، والشباب، وسعت إلى بناء نموذج تنموي مقاوم يعزز الصمود على الأرض ويعكس تطلعات الشعب في التحرر والعدالة الاجتماعية.

لقد واجه الرفاق في الجبهة سنوات القمع والتهميش والتغييب، لكنهم ظلّوا على العهد، يواصلون السير على طريق الشهداء، ويثبتون في الميدان، في النضال الوطني ضد الاحتلال، وفي النضال السياسي من أجل حماية المشروع الوطني، وفي النضال الاجتماعي من أجل تحقيق العدالة والمساواة داخل المجتمع الفلسطيني، وكانت الجبهة دوماً صوت القدس، وضمير المخيم، وروح الأرض. إنني، في هذه الذكرى المجيدة، أشعر باعتزاز عميق لانتمائي إلى هذا الحزب العريق، الذي لم يتنازل عن مبادئه، ولم يساوم على حقوق شعبه، بل كان في الطليعة حيثما وجدت ساحات الكفاح. لقد تعلمنا من الجبهة أن النضال لا يقاس بالشعارات، بل بالفعل، بالانغماس في قضايا الناس، وبالتمسك بالثوابت، وبالوحدة الوطنية التي لطالما دعت إليها الجبهة كخيار وحيد للانتصار.

في الذكرى الثامنة والخمسين، نجدّد العهد للجبهة ولقادتها المؤسسين، ولشهدائها وأسراها ومناضليها، بأننا على الطريق ماضون، لا نحيد عن حلم الحرية، ولا نتنازل عن حقوق شعبنا في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

«المدينة اللا إنسانية» مشروع يثير ذعر العالم!

بقلم: خليل حمد

من عجائب الزمن الذي وصلنا إليه أن يتحدث الاحتلال الذي يرتكب المجازر في قطاع غزة عن «مدينة إنسانية» لتجميع من بقي من سكانه في سجن أصغر من الذي كانوا فيه. حيث كانوا يعيشون في أكبر سجن مفتوح في العالم وفقاً لمنظمات إنسانية عديدة، ويحاول الاحتلال اليوم أن يحشرهم في سجن أصغر، بينما يلتهم هو الباقي من مساحة القطاع.

خطة وزير الحرب يسرائيل كاتس لا تحظى بإجماع في الداخل الإسرائيلي، حتى الآن على أقل تقدير، وأبرز رافضيها جيش الاحتلال نفسه!

هاجم رئيس أركان الجيش إيال زامير ومسؤولون أمنيون المقترح، كما اشترك في الرفض زعيم المعارضة يائير لبيد، ليس لأن المدينة المزمع إقامتها «لا إنسانية» على عكس ما يوحي اسمها، بل لأنها «تُبعد الجيش عن أهدافه»، فهي بالنسبة لهم «سيئة من النواحي: الأمنية والسياسية واللوجستية والاقتصادية». فالتكلفة المتوقعة للمقترح تتراوح بين 10 و20 مليار شيكل (ما يعادل 3 إلى 6 مليارات دولار)، وهو ما أثار غضب الرأي العام الداخلي لأنه سيزيد «عبء» التكلفة المتزايدة لحرب الإبادة الجماعية المستمرة منذ 21 شهراً. لا أحد منهم يفكر بالفلسطينيين الذين تفترض الخطة حشرهم في منطقة مسيجة جنوبي القطاع المنكوب.

لكن مجرد طرح الخطة يحمل كثيراً من الدلالات. يرى البعض في الأمر «مراوغة» من بعض القوى في الداخل الإسرائيلي لخلط الأوراق وضرب المفاوضات التي قد توصل إلى حل ينهي هذه الحرب المكلفة بالنسبة لتل أبيب، خصوصاً بعد فشل مقترح ترامب نقل سكان القطاع إلى مصر أو الأردن، أو إلى أي بلد يقبل توطينهم. اذ تمسك أهل القطاع رغم آلامهم برفض التخلي عن أرضهم والنزوح عنها.

ومن الدلالات أيضاً أن تفكير الإسرائيلي يتمحور حول: ماذا سنفعل بمن بقي من سكان القطاع؟ وليس: كيف ننهي الحرب على القطاع؟ اختلاف المفهومين يعكس جدية طموحات تل أبيب للاستيلاء على باقي أراضي القطاع، من خلال طرح فكرة هذه «المدينة» والتي ليست سوى سجن جديد لنحو 600 ألف فلسطيني ستُقام على أنقاض رفح بعد استكمال تدميرها من قبل طيران الاحتلال. مدينة ستُشغل العالم بواقع الفلسطينيين وتأمين احتياجاتهم اليومية، كالماء والكهرباء والخدمات الطبية وغيرها، فيما يستكمل جيش الاحتلال السيطرة على باقي أراضي القطاع، ويكرّس بذلك فصل غزة عن عروتها الوثقى: رام الله.

طرح هذه «الخطة» دق ناقوس الخطر أمام الجميع، وأعادت التذكير بأن «المهمة الأساسية اليوم تتمثل بمواجهة المخططات والمشاريع الاحتلالية والأمريكية كافة» كما أكدت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني في بيانها لمناسبة الذكرى الثامنة والخمسين على انطلاقتها. كذلك حذرت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» من «معسكرات الاعتقال الجماعية» التي تمثل حقيقة الخطة الإسرائيلية. تحذير جاء على لسان المستشار الإعلامي للوكالة في غزة عدنان أبو حسنة، ولاحظ فيه أن «الاحتلال يخطط لتنفيذ هذا الهدف منذ وضع نقاط توزيع المساعدات جنوب غزة» فقط، هذا يعكس نية مستمرة عند الإسرائيلي في تغيير التوزيع السكاني للقطاع، وجر الناس «طوعاً» إلى الجنوب بعد أن دمر كل شيء في قطاع غزة. منظمة العفو الدولية بدورها قالت إن هذه الخطة «شائنة وغير إنسانية».

العرب الذين لم يستفزهم سيل الدماء الفلسطينية في غزة على مدار 21 شهراً، استشعروا خطر الخطة الإسرائيلية، فأدانوا عبر جامعتهم الفكرة ووصفوها بـ «محاولة لحشر الفلسطينيين في مخيم صغير لا يمت للإنسانية أو المدنية بصلة». البيان تضمن مصطلحات قاسية: «الخطة تمثل انحداراً أخلاقياً وقيمياً خطيراً، وتعكس نية مبيّتة لمواصلة مشروع التطهير العرقي، وإعادة احتلال غزة وربما تهيئتها للتوسع الاستيطاني». أما الكرة برأي العرب فلا زالت في ملعب المجتمع الدولي الذي عليه «التحرك العاجل» لرفض هذه الخطط «اللاإنسانية»، ومن ثم الضغط لأجل «التوصل الفوري لاتفاق لوقف إطلاق النار» مع العلم أن «إسرائيل تماطل وتخترع ذرائع متكررة للتهرب من استحقاق إنهاء الحرب».

البيان العربي القوي ربما لن يكون حاسماً في الموقف «الإسرائيلي» إذا ما تم التوافق على الخطة، لكنه ربما يكون مؤثراً على الموقف الأمريكي، الذي يكاد ربما ينتهي من ترتيب أوراق المنطقة: تقسيم مناطق النفوذ في سورية ما بعد سقوط نظامها (التصعيد الإسرائيلي – الأمريكي المحسوب جنوباً يدخل في هذا الإطار). مزيد من الضغط لأجل سحب سلاح حزب الله في لبنان بعد الضربات القاسية التي تلقاها الحزب. المواجهة الأخيرة مع طهران والتي بغض النظر عن هوية

«المنتصر» فيها، أكدت أمرين: أن الجنون الإسرائيلي يمكنه الذهاب بعيداً جداً في العدوان على المحيط. وأن الأمريكي سيفعل أي شيء كي لا يخرِّب ترتيب أوراقه في المنطقة.

هذه النقطة الأخيرة ربما تكون هي منطلق طريقة تعاطي إدارة ترامب مع هذه الخطة، بتجاهلها والتركيز على «جهود التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار»، ومنع محاولات رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لـ «شراء الوقت» عن طريق التمسك بخرائط انتشار أمني في القطاع، أو ربما عن طريق تبنّي خطة «المدينة اللا إنسانية» التي يتحدث خبراء عن أن استكمالها قد يستغرق ما بين عدة أشهر قد تصل إلى عام تقريباً. محللون يعتقدون أن ترامب قد يضغط على إسرائيل لإنهاء تعنت نتنياهو بشأن «الخرائط الأمنية»، لأنه لن يقبل بالظهور كرئيس ضعيف.

وللتذكير فإن ترامب، الرئيس الذي لا يريد أن يبدو «ضعيفاً»، هو نفسه الذي يواصل تقديم الدعم الأمريكي اللا محدود لإسرائيل بما حوّل دولته «العظمى» إلى شريك في جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي ضد الفلسطينيين على مدى 77 عاماً. آخر هذه المواقف هو تغيير اسم «مكتب الشؤون الفلسطينية»، الذي حل محل القنصلية الأميركية في القدس الشرقية، التابع لسفارتها في القدس الى مصطلح «مكتب الجمهور الفلسطيني». ليس الشعب، وكأن الفلسطينيين في أرضهم لا يملكون صفة الشعب سياسياً وقانونياً، وبالتالي لا حق لهم في إقامة «دولة». هذه العبارة المسمومة جزء بسيط من عدم تصديق الفلسطينيين للمزاعم الأمريكية بإنهاء الحرب في النهاية لا تزال مهمة ترتيب الأوراق في المنطقة عموماً وليس في فلسطين وحدها مستمرة، دون مقاومة تُذكر.

لكن حجر العثرة في تنفيذ كل مخطط أمريكي – إسرائيلي على مدار سنوات الصراع لم يكن نابعاً من القوى العظمى أو الأنظمة السياسية، العربية وغير العربية، بل لا يزال نابعاً من الشعب العربي المقاوم بطبيعته، وخاصة الشعب الفلسطيني الذي أثبت أنه غير قابل للاقتلاع، واليوم أكثر من أي يوم مضى هو غير عابئ بأي تبعات لصموده ومواجهته المستمرة مع هذا المحتل الغاصب.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور